الأمم المتحدة

S/2002/585

مجلس الأمن

Distr.: General
28 May 2002
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، وفي أعقاب اجتماع مجلس الأمن الذي عُقد اليوم، أرفق طيه رسالة موجهة إليكم من جوران سفيلانوفيتش، وزير الخارجية الفيدرالي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن التطورات الأخيرة في مجلس كوسوفو وميتوهيجا (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ديجان ساهوفيتش
السفير
الممثل الدائم

280502 280502 02-40187 (A)
0240187

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ أيار/مايو الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أكتب لكم بشأن قرار اعتُمد أمس في مجلس كوسوفو، يتعارض مع وثيقتين في غاية الأهمية هما: اتفاق ترسيم الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا، والوثيقة المشتركة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي وقّعتها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في العام الماضي بهدف التنسيق في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وبرغم الجهود التي بذلتها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والتحذير الوارد في بيان مجلس الأمن المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ وبيان مايكل شتينر، الممثل الخاص للأمين العام، فقد مضى ممثلو الأحزاب الألبانية في مجلس كوسوفو قدما واعتمدوا هذا القرار. ويشكك قرار مجلس كوسوفو في سلطة مجلس الأمن.

ولذا أُعرب عن تقديري للمواقف التي اتخذها مجلس الأمن في الجلسة التي عقدت بناء على طلب وفد جمهورية يوغوسلافيا في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، التي رأى فيها أن قرار مجلس كوسوفو لا يدخل في نطاق اختصاصه وأنه لاغ وباطل. وقد رحبت جمهورية يوغوسلافيا بقرار الممثل الخاص مايكل شتينر اعتبار القرار باطلا وأعربت عن تضامنها مع مجلس الأمن في دعمه لشتينر.

وبعد الإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن، أصبحت الجوانب القانونية لهذه المسألة واضحة لا لبس فيها، لكن أثاره السياسية على مستقبل الإقليم واستقرار المنطقة ككل تدعو إلى الانزعاج الشديد.

وأود التذكير بأن اتفاق ترسيم الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا أبرمته دولتان ذواتا سيادة ومن ثم لا يمكن التشكيك في صحته على أي وجه من الوجوه. ولقي الاتفاق دعما في البيان الرئاسي المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠١ (S/PRST/2001/7). وينسحب الأمر نفسه على الوثيقة المشتركة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التي وفّرت أساسا للتعاون بين طرفيها في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) (انظر S/PRST/2001/34).

والتشكيك في صحة هذه الوثائق مؤشر يعرِّض سلامة الحدود وأمن المنطقة كلها بالتالي للخطر. ويمكن أن تكون له أيضا عواقب سياسية جسيمة لأن صرب كوسوفو رأوا أن الوثيقة المشتركة تتيح إمكانية قيام حياة طبيعية وقرروا، بعد اعتمادها، المشاركة في

الانتخابات التي أُجريت على مستوى الإقليم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وربما لا يفعلون ذلك لو تكررت الاستهانة بالوثائق المهمة في المستقبل.

ومن ثم يمكن أن يكون إسهام مجلس كوسوفو كبيرا في عودة الثقة والأمل إلى كوسوفو وميتوهيجا إذا قَبِل مواقف مجلس الأمن وألغى قراره. ويتعين على مجلس الأمن من جانبه وضع آليات وقائية ملموسة لكفالة التزام مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في هذا الإقليم الصربي، بما فيها مجلسه، بقرارات مجلس الأمن، واحترام تلك المؤسسات الكامل لسلطة الممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وفرض عقوبات على انتهاكات القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

(توقيع) غوران سفيلانوفيتش